AL-KHABAR: Jurnal Ilmu Riwayah
Volume 1 Nomor 2 Februari 2026
Email Jurnal : jurnalalkhabar@gmail.com
Website Jurnal: ejournal.stdiis.ac.id

فقه تبرع الزوجة بمالها (دراسة وتخريج حديث المستدرك للحاكم رقم ١٥٣٣ من كتاب الزكاة)

Choirur Rizal Abdillah
Program Studi Ilmu Hadis
STDI Imam Syafi'i Jember
rijalgl1gmail.com

ABSTRACT

This research contains a review of hadith number 1533 from the book al-Mustadrak 'ala al Ṣahīhain by al-Hakim. This research focuses on takhrij hadith and discusses the meaning of matan and its fiqh content, namely regarding the fiqh of a wife's donation of her property. This research uses a descriptive-qualitative approach, as the researcher attempts to traces the chain of ruwat of the hadith and then examine its authenticity and reliability in order to conclude the ruling of the hadith. As for the meaning of the text of the hadith and its fiqh, the researcher refers to the books of hadith commentary and the explanations of the fuqaha'. The results of the research show that there is a difference of opinion regarding the center of chain of the hadith, which originates from a narrator named Bukair, and the most valid chain of narration is the one narrated by Bukhari and Muslim in the two sahih collections, this making the hadith sahih. From a fiqh perspective, the hadith indicates that it is permissible for a wife to donate her own wealth without her husband's permission.
Keywords: Wife's donation, hadith analysis, Mustadrak.

ABSTRAK

Penelitian ini berisi tentang kajian hadis nomor 1533 dari kitab *al-Mustadrak 'ala al Ṣahīhain* karya al Hakim. Penelitian ini berfokus pada takhrij hadis dan membahas makna matan serta kandungan fikihnya yaitu mengenai fikih donasi istri dengan hartanya. Pada kali ini penelitian menggunakan pendekatan deskriptif-kualitatif, karena peneliti menelusuri jalur periwayatan hadis tersebut lalu mengkaji sisi *'adalah* dan *ḍabt*, *ittiṣaalu al sanad*, dan memastikan tidak adanya *syudhudh* dan '*illah*, sehingga bisa menyimpulkan hukum dari hadis tersebut. Adapun makna matan hadis dan fikihnya maka peneliti merujuk pada kitab-kitab syarah hadis dan penjelasan *fuqaha'*. Hasil penelitian menunjukkan bahwa hadis terdapat khilaf pada sanadnya yang bermuara di perawi bernama Bukair, dan yang rajih adalah jalur yang diriwiyatkan oleh Bukhari dan Muslim dalam *ṣahīhain*, sehingga hadis tersebut sahih. Dari sisi fikihnya, hadis tersebut menunjukkan bolehnya istri berdonasi dengan hartanya sendiri tanpa izin suami

selama dalam jumlah yang wajar, namun yang lebih baik baginya adalah izin terlebih dahulu untuk menjaga keharmonisan antara keduanya.
Kata kunci: Donasi istri, takhrij hadis, Mustadrak.

الملخص

تضمن هذه البحث دراسة للحديث رقم ١٥٣٣ من كتاب المستدرك على الصحيحين للإمام الحاكم. ركز هذه البحث على تخريج الحديث وناقش معنى المتن ومضمونه الفقهي، أي فيما يتعلق بفقه تبرع الزوجة بمالها. استخدم هذا البحث نهجًا وصفيًا نوعيًا، حيث حاول الباحث تتبع سلسلة رواة الحديث، والتأكد من اتصال السند، وعدم الشذوذ والعلة، من أجل استنتاج حكم الحديث. أما بالنسبة لمعنى متن الحديث وفقهه، فرجع الباحث إلى كتب الشروحات وكلام الفقهاء عنه. ظهرت نتائج البحث أن ثمة خلافًا في السند ومداره على بكير، والأرجح من بين الوجهين المدروسين هو الذي رواه البخاري ومسلم في الصحيحين، ولذا علم أن الحديث صحيح. من الناحية الفقهية، يشير الحديث إلى أنه يجوز للزوجة أن تتبرع من مالها دون إذن زوجها ما لم يكن كثيرا مجحفا، ويستحب لها أن تستأذن من وجها لحسن العشرة.
الكلمات المفتاحية: تبرع الزوجة، تخريج الحديث، المستدرك.

الفصل الأول:

أ. المقدمة

إن الله ﷻ أنزل كتابه القرآن على خير البرية ليكون هدى ونورا ومبينا ورحمة، قال ﷻ: ﴿قَد جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُور وَكِتَٰب مُّبِين﴾.[١١٨] وقد أتم الله ﷻ البيان حق التمام حيث قال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾.[١١٩] فلا ريب أن كل ما في القرآن قد أوضحه الله ﷻ إما بالقرآن نفسه أو بالسنة النبوية. ولذا فإن القرآن والسنة متساويان في مرتبة واحدة من حيث الاعتبار

[١١٨] سورة المائدة، الآية ١٥.

[١١٩] سورة المائدة، الآية ٣.

والحجية في إثبات الأحكام الشرعية.[١٢٠] لكن من ناحية أخرى يمتاز الكتاب عن السنة ويفصل عنها بأن لفظه منزل من عند الله ﷻ، ومتعبد بتلاوته، ومعجز للبشر بأن يأتوا بمثله، قال ﷻ: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.[١٢١]

فالسنة النبوية وحي يوحى إلى النبي ﷺ منزهة من العبث والخطأ. وقد أوتي النبي ﷺ جوامع الكلم، قال: (أوتيت جوامع الكلم).[١٢٢] وكل ما جاء على لسان رسول الله ﷺ حق، قال ﷻ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾.[١٢٣] وقال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو -رضي الله عنه- وقد أمره بكتابة كل ما خرج من لسانه ﷺ عندما قال له: (اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق – وأشار بيده إلى فمه-).[١٢٤]

ولقد بذل العلماء جهودا متنوعة في خدمة السنة النبوية وحفظها، ومنهم من قام بتعليمها، أو جمعها أو تدوينها أو شرحها أو تمييز صحيحها من سقيمها، وأشهر من قام بذلك إمام المحدثين محمد بن إسماعيل الشهير بالبخاري -رحمة الله عليه- (ت ٢٥٦ ه). بحيث إنه ألف كتابا يعد أصلا من أصول العلم الشرعي وأصح الكتب بعد كتاب الله جل جلاله.[١٢٥] المسمى ب "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" المشهور بصحيح البخاري. والآخر أحد أعلام أئمة هذا الشأن، هو مسلم بن الحجاج بن مسلم المشهور بالإمام مسلم -رحمه الله- (ت ٢٦١ ه). وهو ألف كتابا شاملا للأحاديث الصحيحة سماه بـ "المسند الصحيح

[١٢٠] محمد بن مطر الزهراني، *تدوين السنة النبوية-نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري*- (الرياض: مكتبة دار المنهاج)، ١٩.

[١٢١] سورة البقرة، الآية ٢٣.

[١٢٢] أحمد بن محمد بن حنبل، *المسند*، ج. ٧. (القاهرة: دار الحديث)، ٢٠٨، رقم ٧٣٩٧، وهو حديث صحيح.

[١٢٣] سورة النجم، الآية: ٣

[١٢٤] أحمد، ج. ٦، ٣١٥، رقم. ٦٨٠٢، وهو حديث صحيح.

[١٢٥] أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، *شعب الإيمان*، ج. ١ (الهند: صاحب الدار السلفية، 1423)، ١٦١.

المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ" الشهير بصحيح مسلم. قد تلقت الأمة هذين الكتابين بالقبول جيلا بعد جيل.[١٢٦]

ولاستكمال تلك الخدمة الضخمة جاء الأئمة بعدهما، ومن هؤلاء الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بالحاكم النيسابوري -رحمه الله- (ت ٤٠٥ ه) وقام بالاستدراك على الصحيحين في كتابه سماه ب "المستدرك على الصحيحين". ألفه بعد أن أرشده بعض أهل العلم بمدينته إلى تأليف الكتاب الذي جمع الأحاديث النبوية بأسانيدها التي احتج بمثلها شيخا المحدثين البخاري ومسلم -رحمهما الله-.[١٢٧] فوقع ذاك الإرشاد في فؤاده فقام بكتابة المستدرك على ما لم يخرجه الشيخان وهو على شرطهما.[١٢٨]

من المعلوم عند العلماء أن الإمام الحاكم -رحمه الله- يعد من المتساهلين في الحكم على الأحاديث. قال ابن الصلاح -رحمه الله-: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به".[١٢٩] وقال النووي -رحمه الله-: "والحاكم متساهل في التصحيح معروف عند العلماء بذلك".[١٣٠] وقال السخاوي -رحمه الله-: "وصف بأنه يداني أي: يقارب الحاكم في التساهل وذلك يقتضي النظر في أحاديثه".[١٣١]

[١٢٦] مجموعة من المؤلفين، *مجلة البحوث الإسلامية*، ج. ١٨. (مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٣٣)، ٣١٥.

[١٢٧] محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات*، (بيروت: دار التأصيل ١٤٣٥)، المقدمة.

[١٢٨] الحاكم، المقدمة.

[١٢٩] عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح، *معرفة علوم الحديث تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهي ياسين الفحل*، (بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٣). ٨٨.

[١٣٠] محيي الدين بن شرف النووي، *المجموع شرح المهذب*، ج.٤. (القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٤)، ٥٤٦.

[١٣١] أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*، ج. ١. (مصر: مكتبة السنة ١٤٢٤)، ٥٥.

بعد قيام الباحث بالتتبع والاستقراء والبحث عن البحوث والرسائل العلمية المتعلقة بهذا الموضوع لم يقف على البحث بمثل هذا العنوان لكن ثمت البعض من البحوث لها ارتباط قوي بكتاب المستدرك ومؤلفه، من تلك البحوث ما يأتي:

الأول، "وصف (سنة عزيزة) وما قاربه عند الحاكم -رحمه الله- (ت ٤٠٥هـ) في المستدرك على الصحيحين دراسة حديثية تحليلية" عام ٢٠٢٥ م. كتبه د. ولاء بنت محمد بن حمود التويجري أستاذ السنة وعلومها، قسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود بالرياض، المملكة العربية السعودية.[١٣٢] وهذا البحث قصد في الأحاديث التي أطلق عليها الحاكم -رحمه الله- (٤٠٥هـ) وصف (سنة عزيزة). والحاصل من ذلك أن ثمة ثمانية أحاديث وصفت بهذا الوصف. وبحثه ما انحصر بذلك الموضع فقط. استأنف الباحث بتخريجها، ودراستها، والحكم عليها، متبعا المنهج الاستقرائي الاستنباطي. علمنا أن هنالك المساواة بين البحث المذكور وبين عنوان الباحث. والمساواة أن كلا البحثين لهما علاقة بكتاب المستدرك، ثم هناك التخريج في بعض أحاديثه، ودراستها والحكم عليها. ومن ناحية أخرى ثمة الاختلاف في موضوع البحث لأن البحث المذكور موضوعه محدود في الأحاديث الموصوفة ب (سنة عزيزة) بخلاف الباحث فإنه قام بتخريج حديث ميمونة -رضي الله عنها- في كتاب الزكاة.

الثاني، بحث علمي بعنوان، "الأحاديث التي تعقبها الحافظ ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة (بالوهم)، على الحاكم في المستدرك من كتاب معرفة الصحابة" مسند علي بن أبي طالب" إلى كتاب الإمامة وصلاة الجماعة"[١٣٣] عام ٢٠٢٤ م. قد بذل أ. حسين إبراهيم المبروك الشحمي جهده في البحث في الأحاديث المتعقبة. ثم من أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث منها: أن وقوعه في الوهم ما جرحه لأن الوهم ما سلم منه أحد، وكتاب

[١٣٢] ولاء بنت محمد بن حمود التويجري، *وصف (سنة عزيزة) وما قاربه عند الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) في المستدرك على الصحيحين دراسة حديثية تحليلية*، ج. ١٢ (مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية) ١٢٥-١٥٥.

[١٣٣] الشحمي، حسين إبراهيم المبروك، *"الأحاديث التي تعقبها الحافظ ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة (بالوهم)، على الحاكم في المستدرك من كتاب معرفة الصحابة "مسند علي بن أبي طالب إلى كتاب الإمامة وصلاة الجماعة."*

المستدرك احتوى على تعليقات واستدراكات مهمة. ووجه الشبه بينه وبين عنوان البحث هو في كونهما مشتملين على البحث في الحديث والحكم عليه.

الثالث، "مفهوم قول الحاكم -رحمه الله- (على شرط الشيخين أو أحدهما) دراسة تطبيقية على أحاديث كتاب الجمعة من كتاب المستدرك على الصحيحين".[١٣٤] للباحث أ. أحلام سعيد عيد الرحيلي عام ٢٠٢١ م. هدفت هذه الدراسة إلى بيان مقصد الإمام الحاكم -رحمه الله- بقوله على شرط الشيخين أو أحدهما في المستدرك مع دراسة تطبيقية على كتاب الجمعة، ولقد استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت إلى أبرز النتائج، وهي أن الإمام الحاكم -رحمه الله- بحر العلم ولا إنكار في ذلك. وأن شرط الحاكم -رحمه الله- الذي يريده في كتابه المستدرك هو أمثال الرواة وأوصافهم وأعيانهم، بمعنى أنه يريد بتلك الصفات وأحيانا يريد بتلك الذوات وأحيانا كلاهما معا. وأن قصد الإمام الحاكم -رحمه الله- عن قوله صحيح قصد أحيانا الصحيح لغيره. والإمام الحاكم -رحمه الله- سعى لاختيار الأسانيد التي تبدأ من شيوخه وتنتهي إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- المتميزة بالصحة والوثاقة. وهذان البحثان مختلفان من جهة ومتشابهان من جهة أخرى. والتشابه معروف أن كلا البحثين عن كتاب المستدرك. وأما الاختلاف أن الباحثة درست وبحثت في مراد قول الحاكم -رحمه الله- (على شرط الشيخين) وأما الباحث هنا سار طريق التخريج والحكم على الحديث من كتاب الزكاة.

الرابع، "مخالفات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (بقول الحاكم لم يخرجاه وخالفه الذهبي وقال، بل خرجه أحدهما) للعام ٢٠٢٠ م".[١٣٥] كتبه حنان عبد العزيز عبد الخالق وهو الأستاذ المساعد ورئيس قسم الحديث الشريف وعلومه في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف. سبب كتابة الباحث بهذا الموضوع أنه وجد من المنفعة والفائدة العظيمة في جمع تلك المخالفات التي خالف فيها الذهبي

[١٣٤] أحلام سعيد عيد الرحيلي، *مفهوم قول الحاكم رحمه الله (على شرط الشيخين أو أحدهما) دراسة تطبيقية على أحاديث كتاب الجمعة من كتاب المستدرك على الصحيحين*، (مجلة القلم) ٢٦٠-٣٠٣.

[١٣٥] حنان عبد العزيز عبد الخالق، *مخالفات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (بقول الحاكم لم يخرجاه وخافه الذهبي وقال بل خرجه أحدهما)*، (مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف)، ٥٠٧-٥٨٤.

E-ISSN: 3109-4015

الإمام الحاكم -رحمه الله- ليسهل طالب العلم على الوقوف عليه دون بحث طويل ممل. لأن وجود هذه الأحاديث في الصحيحين يعني أنها صحيحة. ووجه الشبه بينه وبين موضوع الباحث أنهما عن كتاب المستدرك والحديث فيه. وأما وجه الخلاف أن الباحث بحث في الحديث في كتاب الزكاة بحيث إنه خرجه وحكم عليه صحة وضعفا.

الخامس، "مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي -رحمهما الله- بالوضع".[١٣٦] كتبه أنس الجاد عام ٢٠١٩ م. والنتيجة من بحثه أن الذهبي وافق على حكم الحاكم -رحمهما الله- في بعض الأحاديث وخالفه في عدة منها. والمساواة بين البحث المذكور وعمل الباحث أنهما بحثا في الحديث المروي في كتاب المستدرك على الصحيحين. وافترقا في أن هذا البحث في دراسة تساهل الحاكم وأما بحث الباحث في تخريج الحديث المذكور.

ب. منهج البحث

يعتبر هذا البحث بحثا مكتبيا بحيث إنه كان على الاستقراء والتتبع والاطلاع على الكتب والبحوث ذات العلاقة بعنوان البحث. والمنهج المستخدم في تحليل البحث هو المنهج الوصفي،[١٣٧]وذلك بجمع طرق الحديث وبتخريجه. تمسك الباحث في جمع البيانات والمعلومات في هذا البحث بالمنهج الكيفي،[١٣٨] وعاد إلى المرجعين: المرجع الرئيس أو الأصلي، وهو كتاب "المستدرك على الصحيحين" للإمام الحاكم -رحمه الله- طبعة دار التأصيل ببيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٥ هـ، والمرجع الثانوي أو الفرعي، منه: كتب السنة المسندة، وكتب الطبقات،

[١٣٦] انس الجاد، *مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع*، ج. ١٠، (Journal of Oriental Scientific Resear، ٢٠١٨).

[١٣٧] هو البحث الذي يهدف إلى وصف الظواهر كما هي في الواقع، اعتمادا على الحقائق الظاهرة. (هداري نواوي، *منهج البحث في المجال الاجتماعي*، (يوغياكرتا، جامعة غاجاه مادا للنشر، ٢٠٠٨ م)، ٦٣.

[١٣٨] هو أسلوب لفهم الظواهر من خلال جمع المعلومات بشكل عميق، ويهتم هذا المنهج بمعاني البيانات أكثر من الأرقا. (سوجيونو، منهج البحث الكيفي، الكمي، والبحث والنطوير، (باندونغ: ألفابيتا، ٢٠١٧ م)، ٩.

وكتب الرجال، كتب التراجم، وكتب الجرح والتعديل، وكتب الشروح من خلال البرامج الإيليكترونية التي تتعلق بأحاديث البحث.

المنهج المتبع في عرض البحث كما يلي: جمع طرق الحديث وذلك بإيراد من أخرج الحديث المراد بحثه من المصادر حسب المتابعات. سرد ما بعد المدار بالاقتصار على ملتقى الطرق بلا ذكر الألفاظ إلا إذا وردت الزيادة فذكرتْ. رسم شجرة الأسانيد من خلال الطرق المجموعة مع تمييز ثقات الرواة عن ضعفائهم بالألوان. ثم دراسة الأسانيد والحكم عليها، وهي بالبحث في الرواة توثيقا وتضعيفا بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وكان تركيز البحث فيمن له أثر في الحكم على الحديث. وأهم الشيء هو المدار ومن فوقه أو دونه على قدر الحاجة. وإذا كان الراوي مختلفا في توثيقه أو تضعيفه فنقل الباحث أقوال النقاد فيه على سبيل الاستيعاب مع الترجيح بينها بضوابط الجرح والتعديل والقرائن. وبذكر الخلاف في الأسانيد إن وجد مع الترجيح بالقرائن. ثم الحكم على الحديث صحة أو ضعفا مع ذكر العلة في التضعيف وفق قواعد علم الحديث وبذكر أحكام العلماء على الحديث.

الفصل الثاني: المدخل إلى موضوع البحث

نبذة عن الإمام الحاكم -رحمه الله- وهو مؤلف المستدرك

هو الإمام الحافظ الناقد الفقيه العلامة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدُوْيَهْ[١٣٩]بن نُعَيْمِ بن الحَكَمِ الضَبِّيّ الطَّهْمَانِي النَيْسَابُوْرِي الشافعي المعروف بالحاكم النيسابوري،[١٤٠] وبابن البَيّع.[١٤١] لقب بالحاكم لتقلده

[١٣٩]بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح الياء المثناة من تحتها وبعدها هاء ساكنة.

[١٤٠] أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، ج. ٤ (بيروت: دار صادر ١٩٧١ م)، ٢٨.

[١٤١]بفتح الباء الموحدة وكسر الياء المثناة من تحتها وتشديدها وبعدها عين مهملة.

E-ISSN: 3109-4015

القضاء بنَسَا سنة تسع وخمسين.[١٤٢] والنيسابوري نسبة إلى مدينة نيسابور،[١٤٣] نسب إليها لأن مولده في تلك المدينة.[١٤٤] ونيسابور هي مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة مركز الفضلاء ومنبع العلماء.[١٤٥]

من المعلوم عند العلماء أن الإمام الحاكم -رحمه الله- يعد من المتساهلين في الحكم على الأحاديث كما سبق توضيحه، ولذا أراد الباحث القيام بدراسة وتخريج حديث المستدرك رقم (١٥٣٣) من كتاب الزكاة. وذلك لمعرفة وقوع التساهل للحاكم أو عدمه، ثم معرفة المسائل الفقهية منه. وتم هذا البحث بالطرائق التالية:

أ. جمع الطرق

من الأمر الذي لا بد منه عند المشتغلين في الحديث هو جمع طرق الحديث، وذلك للوصول إلى معرفة حال الحديث صحة وضعفا. وقد اهتم العلماء في ذلك اهتماما بليغا وذكروا أهمية جمع الطرق في تخريج الحديث. وأوضحوا أثره في المقابلة بين الروايات والترجيح بينها وتقوية الحديث الضعيف والكشف عن العلل القادحة في الحديث. قال الإمام أحمد بن حنبل -رحمه الله-: "الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه، والحديث يفسر بعضه بعضا".[١٤٦] والباحث اعتمد في جمع الطرق على الكتب المسندة، وكتب الأطراف، وكتب التخاريج، وغيرها مما له صلة بموضوع البحث. واستعان بالأجهزة والبرامج الرقمية كالمكتبة الشاملة، وجامع خادم الحرمين.

[١٤٢] عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح *طبقات الفقهاء الشافعية تحقيق محيي الدين علي نجيب*، ج. (بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٩٢)، ٢٠١.

[١٤٣] والعامة يسمونه نَشَاوُوْرَ فقيل لها نَيْسَابُوْرُ (من نَيْسَتْ سَابُوْرَ أي ليس سابور).

[١٤٤] نايف بن صلاح المنصوري، *الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم*، ج.١ (الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٢)، ٣٠.

[١٤٥] ياقوت بن عبد الله الحموي، *معجم البلدان*، ج. ٥، (بيروت: دار صادر ١٩٩٦)، ٣٣١.

[١٤٦] الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي *"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق محمود طحان"* (الرياض:مكتبة المعارف ١٤٣١)، ج.٢، ص.٢١٢.

ب. دراسة أسانيد الحديث

دراسة أسانيد الحديث هي التي أوصلت إلى المقصود من التخريج الذي هو الحكم على الحديث. تم هذا العمل اعتمادا على كتب الرجال، وكتب التراجم، وكتب العلل، وكتب الجرح والتعديل، وكتب النقد، وغير ذلك مما له صلة بالموضوع. قال ابن سيرين -رحمه الله- عن الإسناد: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: "سموا لنا رجالكم"، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".[١٤٧] وذلك يكون بالتحقق من اتصال السند أو عدمه، والبحث في أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط، والتأكد من السلامة من الشذوذ والعلة.

ج. دراسة فقه الحديث

وثمرة عرفان درجة الحديث هو العلم بمعانيه حتى يفهم مراده ثم يعمل به. مُثل من لم يقم بالعمل بعلمه بالحمار، قال سبحانه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوۡرَىٰةَ ثُمَّ لَمۡ يَحۡمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ﴾.[١٤٨] تمت هذه الخطوة بمطالعة كتب الشروحات، والمعاجم اللغوية، وفقه الحديث، وسواها.

الفصل الثالث: تخريج حديث المستدرك للحاكم رقم ١٥٣٣ من كتاب الزكاة

المبحث الأول: نص حديث رقم ١٥٣٣ وجمع طرقه

قال الإمام الحاكم -رحمه الله-: "حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الربيع بن سليمان، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا أبو معاوية، عن محمد بن إسحاق، وأخبرني أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا هناد بن السري، حدثنا عبدة، عن محمد بن إسحاق، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سليمان بن يسار، عن

[١٤٧] أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، *العلل ومعرفة الرجال تحقيق وصي الله بن محمد عباس*، (الرياض: دار الخاني ١٤٢٢).

[١٤٨] سورة الجمعة، الآية ٥.

ميمونة، زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: كانت لي جارية فأعتقتها، فدخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "آجرك الله، أما إنك لو كنت أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك" هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".[١٤٩]

أخرجه أبو داود -رحمه الله- قال: "حدثنا هناد بن السري، به مثله".[١٥٠]

وأخرجه أحمد -رحمه الله- قال: "حدثنا يعلى، حدثنا محمد - يعني ابن إسحاق – به نحوه".[١٥١]

وأخرجه البخاري -رحمه الله- قال: "حدثنا يحيى بن بكير، عن الليث، عن يزيد، عن بكير، عن كريب مولى ابن عباس: أن ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها أخبرته: نحوه".[١٥٢] وقال بكر بن مضر، عن عمرو، عن بكير، عن كريب: إن ميمونة أعتقت.

وأخرجه مسلم -رحمه الله- قال: "حدثني هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو، عن بكير، به نحوه".[١٥٣]

وأخرجه النسائي -رحمه الله- قال: "أخبرنا أحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان، قال: سمعت ابن وهب، به مثله".[١٥٤]

[١٤٩] محمد بن عبد الله الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، رقم ١٥٣٣.

[١٥٠] أبو داود سليمان بن الأشعث، *سنن أبي داود تحقيق شعيب الأرنؤوط*، ج. ٣، (دار الرسالة العالمية ١٤٣٠)، ١١٧، رقم ١٦٩٠.

[١٥١] أحمد بن حنبل، *مسند أحمد تحقيق أحمد محمد شاكر*، ج. ٤٤، (القاهرة: دار الحديث ١٤١٦)، ٤٠٠، رقم ٢٦٨١٧.

[١٥٢] البخاري، محمد بن إسماعيل، *صحيح البخاري*، رقم ٢٤٥٢.

[١٥٣] مسلم، مسلم بن الحجاج، *صحيح مسلم*، رقم ٩٩٩(٤٤).

[١٥٤] أحمد بن شعيب النسائ، *السنن الكبرى تحقيق حسن عبد المنعم شلبي*، ج. ٥، (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢١)، ٢١، رقم ٤٩١٠.

وأخرجه ابن حبان -رحمه الله- قال: " أخبرنا ابن سلم، حدثنا حرملة، حدثنا ابن وهب، به نحوه".[١٥٥]

ابن خزيمة -رحمه الله- قال: "حدثنا الربيع بن سليمان المرادي بخبر غريب، حدثنا أسد، حدثنا محمد بن خازم هو أبو معاوية، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ميمونة، نحوه".[١٥٦]

[١٥٥] محمد بن حبان، *المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها تحقيق محمد علي سونمز، خالص آي دمير*، ج. ١، (بيروت: دار ابن حزم ١٤٣٣)، ٢٥٠، رقم ٢٣٦.

[١٥٦] محمد بن إسحاق بن خزيمة، *صحيح ابن خزيمة*، ج. ٤، ٩٥، رقم ٢٤٣٤.

المبحث الثاني: شجرة الإسناد

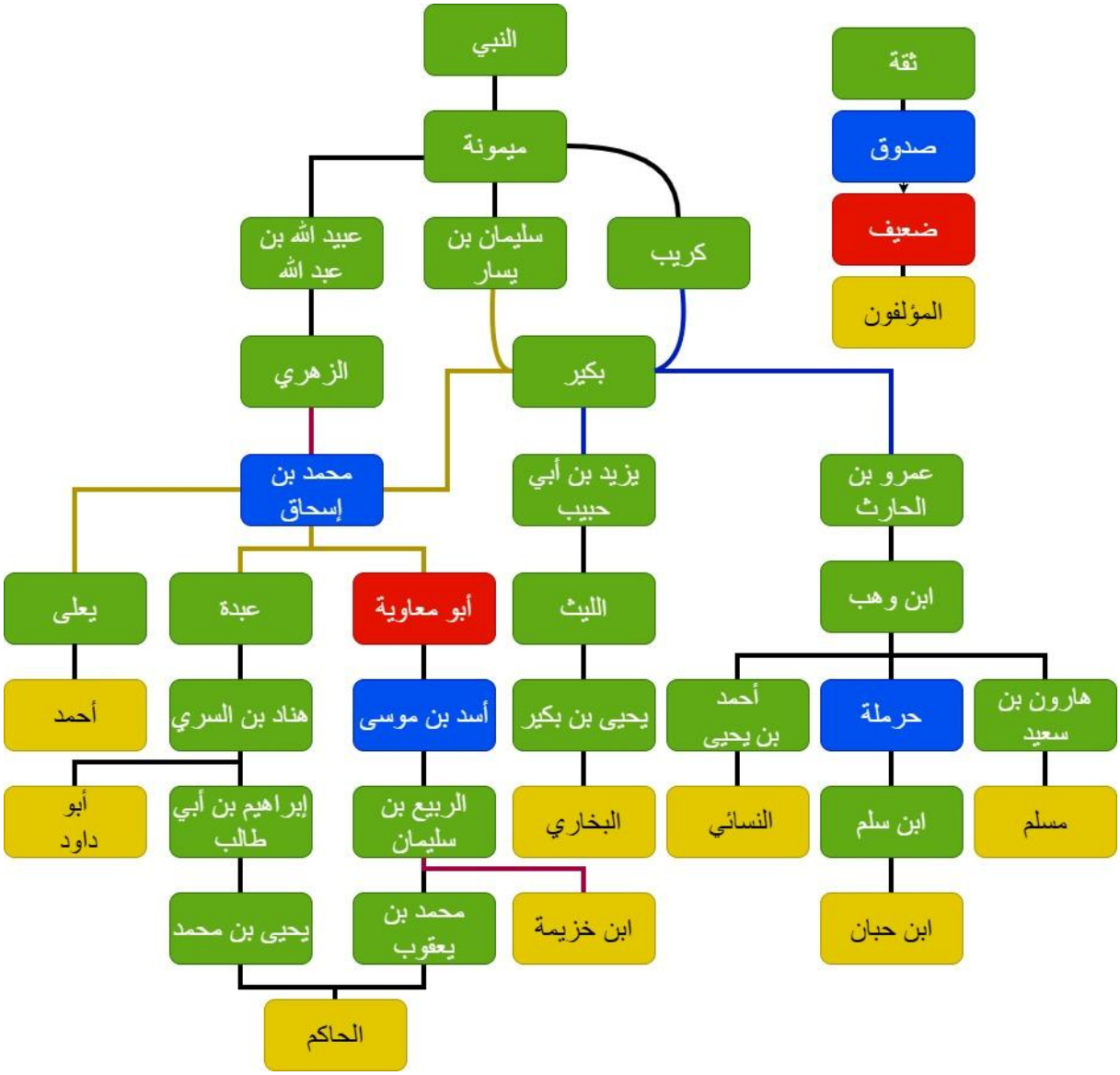

المبحث الثالث: صياغة التخريج ودراسة الأسانيد

أ. صياغة التخريج

الحديث مداره على بكير، وقد اختلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ما رواه يزيد بن أبي حبيب وعمرو بن الحارث عنه عن كريب عن ميمونة عن النبي ﷺ.

أخرجه البخاري من طريق الليث وهو ثقة ثبت[١٥٧] عن يزيد بن أبي حبيب به. وأخرجه مسلم والنسائي وابن حبان من طريق ابن وهب وهو ثقة حافظ[١٥٨] عن عمرو بن الحارث به.

الوجه الثاني: ما رواه محمد بن إسحاق عنه عن سليمان بن يسار عن ميمونة عن النبي ﷺ.

أخرجه الحاكم من طريق أبي معاوية وهو ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره،[١٥٩] وعبدة ثقة ثبت[١٦٠] عنه به، وكذا أخرجه أبو داود من طريق عبدة عنه به. وأخرجه أحمد من طريق يعلى وهو ثقة[١٦١] عنه به.

ب. دراسة الرواة المختلفين عن المدار:

١. راويا الوجه الأول: يزيد بن أبي حبيب وعمرو بن الحارث هما ثقتان.[١٦٢]
٢. راوي الوجه الثاني: محمد بن إسحاق صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر.[١٦٣]محمد بن إسحاق خالفهما،[١٦٤]ولم يذكر سماعا من بكير.[١٦٥]

بناء على ما سبق شرحه اتضح عند الباحث أن الراجح الوجه الأول لأن الذي روى عنه أكثر وأوثق. بكير بن عبد الله بن الأشج ثقة[١٦٦] كريب بن أبي مسلم ثقة[١٦٧]وللحديث طريق أخرى ضعيفة عن الزهري عند ابن خزيمة لأن فيها محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.

E-ISSN: 3109-4015

المبحث الرابع: خلاصة الحكم على الحديث

هذا الحديث صحيح لأنه مخرج في الصحيحين، وأما سند الحاكم نفسه فضعيف لحال محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن.[١٦٨] وينتقد على الحاكم -رحمه الله- في كونه يخرج هذا الحديث في كتابه المستدرك لأنه إنما لاستدراك ما فاته الشيخان وهو على شرطهما، ولذلك تحقق تساهل الحاكم -رحمه الله-.

المبحث الخامس: دراسة متن الحديث وفقهه

قولها: "جارية" أي وليدة وبين النسائي من طريق أخرى عن الهلالية زوج النبي ﷺ وهي ميمونة في أصل هذه الحادثة أنها كانت سألت النبي ﷺ خادما فأعطاها خادما فأعتقتها.[١٦٩] قوله ﷺ: "لو أعطيتها أخوالك" أخوالها كانوا من بني هلال أيضا واسم أمها هند بنت عوف بن زهير بن الحارث ذكرها ابن سعد.[١٧٠] ووقعت في رواية غير الأصيلي في البخاري وفي رواية

[١٥٧] أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، *تقريب التهذيب*، (سوريا: دار الرشيد، 1406). ٨١٧.

[١٥٨] ابن حجر، ٥٥٦، المصدر السابق.

[١٥٩] ابن حجر، ٨٤٠، المصدر السابق.

[١٦٠] ابن حجر، ٦٣٥، المصدر السابق.

[١٦١] ابن حجر، ١٠٩١، المصدر السابق.

[١٦٢] ابن حجر، ١٠٧٣، المصدر السابق.

[١٦٣] ابن حجر، ٤٦٧، المصدر السابق.

[١٦٤] علي بن عمر الدارقطني، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي*، ج. ١٥، (الدمام: دار ابن الجوزي ١٤٠٥). ٢٦٤.

[١٦٥] أبو حذيفة نبيل بن منصور، *أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري)*، ج. ٦، (بيروت: مؤسَّسَة السَّماحة، 1426). ٤٠٦٩.

[١٦٦] ابن حجر، *تقريب التهذيب*، ١٧٧.

[١٦٧] ابن حجر، ٨١١، المصدر السابق.

[١٦٨] ابن حجر، ٤٦٧، المصدر السابق.

[١٦٩] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، *فتح الباري بشرح البخاريتحقيق محب الدين الخطيب*، ج. ٥، (مصر: المكتبة السلفية، ١٣٩٠)، ٢١٩.

[١٧٠] ابن حجر، ٢١٩، المصدر السابق.

الأصيلي أخواتك بالتاء، قال القاضي -رحمه الله-: "ولعله أصح بدليل رواية مالك في الموطأ أعطيتها أختك".[١٧١] قال الإمام النووي -رحمه الله-: "الجميع صحيح ولا تعارض وقد قال ﷺ ذلك كله وفيه الاعتناء بأقارب الأم إكراما بحقها وهو زيادة في برها وفيه جواز تبرع المرأة بما لها بغير إذن زوجها".[١٧٢]

وفي الحديث مسألة فقهية، هل العتق أفضل من هبة ذي الرحم؟ قال ابن بطال -رحمه الله-: "إن هبة ذي الرحم أفضل من العتق ويؤيده حديث سلمان بن عامر الضبي مرفوعا: "الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم صدقة وصلة"،[١٧٣] لكن لا يلزم من ذلك أن تكون هبة ذي الرحم أفضل مطلقا لاحتمال أن يكون المسكين محتاجا ونفعه بذلك متعديا والآخر بالعكس وقد وقع في رواية النسائي فقال: "أفلا فديت بها بنت أخيك من رعاية الغنم"، فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرابتها إلى من يخدمها وليس في الحديث أيضا حجة على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنها واقعة عين والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال.[١٧٤]

ووجد الاختلاف بين أهل العلم في المرأة المالكة لنفسها الرشيدة ذات الزوج هل يجوز لها التصرف بمالها بما شاءت؟ فقالت طائفة من أهل العلم: "لا فرق بينها وبين البالغ من الرجال، فما جاز من عطايا الرجل البالغ الرشيد جاز من عطائها، هذا قول سفيان الثوري، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي، وروينا معنى ذلك عن عطاء".[١٧٥] قال ابن المنذر -رحمه الله-: "وبه نقول". وحجة هذا القول أن الله ﷻ سوى بين الرجال والنساء عند بلوغ الحلم وظهور الرشد، فقال ﷻ:

[١٧١] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، *المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، ج. ٧، (بيروت: دار إحياء التراث العربي ١٣٩٢)، ٨٦.

[١٧٢] النووي، ٨٦.

[١٧٣] أبو القاسم الطبراني، *المعجم الكبير تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي*، ج. ٥، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية ١٤١)، ١٠١.

[١٧٤] ابن حجر، فتح الباري، ٢١٩.

[١٧٥] إسحاق بن منصور بن بهرام، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*، ج. ٨ (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي ١٤٢٥)، ٤٣٢٣.

E-ISSN: 3109-4015

﴿فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَٱدْفَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ﴾،[١٧٦] فأمر بدفع أموالهم إليهم، ولم يخص رجلا من امرأة، فثبت أن من صح رشده صح تصرفه في ماله بما شاء.[١٧٧]

وقال ﷻ: ﴿وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً﴾،[١٧٨] فأباح للزوج ما طابت له به نفس امرأته، وقال ﷻ: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ (إلى) إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾،[١٧٩] فأجاز عفوها عن مالها بعد طلاق زوجها إياها بغير استئمار من أحد، فدل ذلك على جواز أمر المرأة في مالها، وعلى أنها فيه كالرجل سواء، واحتجوا بأمر الرسول ﷺ أسماء بالصدقة، ولم يأمرها باستئذان الزبير، وأن ميمونة أعتقت وليدة لها ولم تستأذن النبي ﷺ، وبحديث ابن عباس -رضي الله عنهما أنه ﷺ خطب النساء يوم عيد، وقال ﷺ لهن: (تصدقن ولو من حليكن)،[١٨٠] وليس في شيء من الأخبار أنهن استأذن أزواجهن، ولا أنه ﷺ أمرهن باستئذانهم. وميمونة أنها كانت رشيدة وأنها أعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها، بل أرشدها إلى ما هو الأولى فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله، والله أعلم.[١٨١]

وقالت طائفة أخرى: "لا يجوز لها أن تعطي من مالها شيئا بغير إذن زوجها".[١٨٢] روي هذا القول عن أنس بن مالك، وهو قول طاووس والحسن البصري، والحجة لطاووس حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبى ﷺ قال: (لا تجوز عطية امرأة في مالها إلا بإذن زوجها)، فأحاديث هذا الباب أصح من حديث عمرو بن شعيب.[١٨٣]

وتأول مالك في الأحاديث التي جاءت عن النبي ﷺ أنه أمر النساء بالصدقة، إنما أمرهن بإعطاء ما ليس بالكثير المجحف بغير إذن أزواجهن، لقوله ﷺ: (تنكح المرأة لمالها ودينها وجمالها)، فسوى بين ذلك فكان لزوجها فى مالها حقا، فلم

[١٧٦] سورة النساء، الآية: ٦.

[١٧٧] إسحاق بن منصور بن بهرام، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*، ٤٣٢٣.

[١٧٨] سورة النساء، الآية: ٤.

[١٧٩] سورة النساء، الآية: ٢٣٧.

[١٨٠] إسحاق بن منصور بن بهرام، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*، ٤٣٢٣.

[١٨١] ابن منصور، ٤٣٢٣، المصدر السابق.

[١٨٢] ابن منصور، ٤٣٢٣، المصدر السابق.

[١٨٣] ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف، *شرح صحيح البخاري تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم*، ج. ٧، (الرياض: مكتبة الرشد ١٤٢٣)، ١٠٧.

يكن لها أن تتلفه إلا بإذنه. وعلى هذا يصح الجمع بين حديث عمرو بن شعيب وسائر الأحاديث المعارضة له، فيكون حديث عمرو بن شعيب واردا فى النهي عن إعطاء الكثير المجحف، وتكون الأحاديث الواردة بحض النساء على الصدقة فيما ليس بالكثير المجحف، والله الموفق. وأما حديث هبة سودة يومها لعائشة، فليس من هذا الباب فى شيء، لأن للمرأة الشفيقة أن تهب يومها لضرتها، وإنما السفه فى إفساد المال خاصة.[١٨٤]

ولذا قال مالك -رحمه الله-: "لا يجوز عطاؤها بغير إذن زوجها إلا ثلث مالها خاصة، قياسا على الوصية".[١٨٥] وقال الليث -رحمه الله-: "لا يجوز عتق المرأة ذات الزوج ولا صدقتها إلا فى الشيء اليسير الذي لابد لها منه فى صلة الرحم أو غيره، مما يتقرب به إلى الله".[١٨٦]

لكن خالفهم الطحاوي -رحمه الله- حيث قال: "وذلك أنا رأيناهم لا يختلفون في المرأة، في وصاياها من ثلث مالها أنها جائزة من ثلثها، كوصايا الرجال، ولم يكن لزوجها عليها في ذلك سبيل ولا أمر، وبذلك نطق الكتاب العزيز، قال الله ﷻ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ﴾[١٨٧] فإذا كانت وصاياها في ثلث مالها جائزة بعد وفاتها، فأفعالها في مالها في حياتها أجوز من ذلك. فهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، رحمة الله عليهم أجمعين".[١٨٨]

وفي الحديث مسألة في البكر إذا تزوجت متى تكون في حال من تجوز لها العطاء؟ فمالت طائفة إلى أنه ليس لها في مالها أمر حتى تلد، أو يحول عليها الحول، روي هذا عن عمر بن الخطاب، وعن شريح، والشعبي، وبه قال أحمد وإسحاق.[١٨٩]

[١٨٤] ابن بطال، *شرح صحيح البخاري*، ١٠٧.

[١٨٥] إسحاق بن منصور بن بهرام، *مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه*، ج. ٨(المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي ١٤٢٥)، ٤٣٢٣.

[١٨٦] ابن بطال، *شرح صحيح البخاري*، ١٠٧.

[١٨٧] سورة النساء، الآية: ١٢.

[١٨٨] أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، *شرح معاني الآثار تحقيق محمد سيد جاد الحق*، ج. ٤، (لبنان: عالم الكتب، ١٤١٤)، ٣٥٣.

[١٨٩] ابن بطال، شرح صحيح البخاري، ١٠٧.

خلاصة البحث

هذا الحديث صحيح ولو كان ثمة الاختلاف في سنده ولكن الراجح هو الطريق الذي رواه الشيخان، وقد تحقق تساهل الحاكم -رحمه الله- في تخريجه هذا الحديث لأن غرضه في تصنيف هذا الكتاب إنما لاستدراك ما فاته الشيخان من الأحاديث الصحاح وليس الذي قد أخرجاه في صحيحيهما. وأما الجانب الفقهي من الحديث يدل على أن المرأة البالغة الرشيدة يجوز لها التصرف في مالها بالتبرع والمعاوضة وغير ذلك ما لم يكن كثيرا مجحفا. إلا أنه يستحب لها أن تستأذن زوجها وتشاوره، استطابة لنفس زوجها، وحسن العشرة التي بينهما. ومسألة البكر إذا تزوجت متى يجوز لها التصرف بمالها، من أهل العلم من قال بعد ولادتها أو حال عليها الحول.

المصادروالمراجع

القرآن الكريم

أنس الجاد، *مدى تساهل الحاكم دراسة تطبيقية حول الأحاديث التي صححها الحاكم وحكم عليها الذهبي بالوضع*، ج. ١٠ ، Journal of Oriental Scientific Resear ، https://dergipark.org.tr/tr/pub/sarkiat/article/٤٦٩٦٠٢

التويجري، ولاء بنت محمد بن حمود، *وصف (سنة عزيزة) وما قاربه عند الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) في المستدرك على الصحيحين دراسة حديثية تحليلية*، ج. ١٢. مجلة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية. https://quni.edu.ye/journal/index.php/alqalam/article/view/933

الرحيلي، أحلام سعيد عيد، *مفهوم قول الحاكم رحمه الله (على شرط الشيخين أو أحدهما) دراسة تطبيقية على أحاديث كتاب الجمعة من كتاب المستدرك على الصحيحين*، مجلة القلم. https://quni.edu.ye/journal/index.php/alqalam/article/view/334

عبد الخالق، حنان عبد العزيز، *مخالفات الإمام الذهبي للإمام الحاكم في المستدرك على الصحيحين (بقول الحاكم لم يخرجاه وخالفه الذهبي وقال بل خرجه أحدهما)*، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف. https://journals.ekb.eg/article_281681.html

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، *معرفة علوم الحديث تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهي ياسين الفحل*، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٣ هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان، *المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها تحقيق محمد علي سونم، خالص آي دمير*، ج. ١، بيروت: دار ابن حزم ١٤٣٣.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، *تقريب التهذيب*، سوريا: دار الرشيد، 1406.

ـــــ*فتح الباري بشرح البخاري تحقيق محب الدين الخطيب*، ج. ٥، مصر: المكتبة السلفية.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، ج. ٤، بيروت: دار صادر ١٩٧١ م.

ابن منصور، أبو حذيفة نبيل، *أنيس الساري (تخريج أحاديث فتح الباري)*، ج. ٦، بيروت: مؤسَّسَة السَّماحة، 1426.

أبو داود، سليمان بن الأشعث، *سنن أبي داود تحقيق شعيب الأرنؤوط*، ج. ٣، دار الرسالة العالمية ١٤٣٠.

أحمد بن حنبل، *مسند أحمد تحقيق أحمد محمد شاكر*، ج. ٤٤ ، القاهرة: دار الحديث ١٤١٦.

ـــــ *العلل ومعرفة الرجال تحقيق وصي الله بن محمد عباس*، الرياض : دار الخاني ١٤٢٢.

البخاري، محمد بن إسماعيبل، *صحيح البخاري تحقيق مصطفى ديب البغا، دمشق: دار ابن كثير ١٤١٤* .

بهرام، إسحاق بن منصور، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ج. ٨، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي ١٤٢٥.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، *شعب الإيمان*، ج. ١، الهند: صاحب الدار السلفية، 1423.

الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات*، بيروت: دار التأصيل ١٤٣٥.

الحموي، ياقوت بن عبد الله، *معجم البلدان*، ج. ٥، بيروت: دار صادر ١٩٩٦.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق محمود طحان*، الرياض:مكتبة المعارف ١٤٣١.

الدارقطني، علي بن عمر، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي*، ج. ١٥، الدمام: دار ابن الجوزي ١٤٠٥.

الزهراني، محمد بن مطر، *تدوين السنة النبوية-نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري*- الرياض : مكتبة دار المنهاج.

السخاوي، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، *فتح المغيث بشرح ألفية الحديث*، ط. ١، مصر: مكتبة السنة ١٤٢٤ هـ.

سوجيونو، *منهج البحث الكيفي، الكمي، والبحث والنطوير*، باندونغ: ألفابيتا، ٢٠١٧ م.

الشحي، حسين إبراهيم المبروك، *"الأحاديث التي تعقبها الحافظ ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة(بالوهم)، على الحاكم في المستدرك من كتاب معرفة الصحابة "مسند علي بن أبي طالب" إلى كتاب الإمامة وصلاة الجماعة."*

الطبراني، أبو القاسم الطبراني، *المعجم الكبير تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي*، ج. ٥، القاهرة: مكتبة ابن تيمية 1415.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد، *شرح معاني الآثار تحقيق محمد سيد جاد الحق*، ج. ٤، لبنان: عالم الكتب1414 .

مجموعة من المؤلفين، *مجلة البحوث الإسلامية*، ج. ١٨. مجلة دورية تصدر عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، ١٤٣٣.

مسلم، مسلم بن الحجاج، *صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه 1374.*

المنصوري، نايف بن صلاح، *الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم*، ج.١، الرياض: دار العاصمة، ١٤٣٢.

النسائي، أحمد بن شعيب، *السنن الكبرى تحقيق حسن عبد المنعم شلبي*، ج. ٥، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٢١.

النووي، محيي الدين بن شرف، *المجموع شرح المهذب*، القاهرة: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٤٤.

_____*المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج*، ج. ٧، بيروت: دار إحياء التراث العربي 1392.

ـــــ *طبقات الفقهاء الشافعية تحقيق محيي الدين علي نجيب*، بيروت: دار البشائر الإسلامية ١٩٩٢.

هداري نواوي، *منهج البحث في المجال الاجتماعي*، يوغياكرتا، جامعة غاجاه مادا للنشر، ٢٠٠٨ م.